

لتأمين الكهرباء لكل المواطنين بأسعار معقولة وبشكل دائم



الخطوات المقترحة من قبل لائحة لبنان حرزانا

التحديات الأساسية

لدى وصول اعضاء لائحة لبنان حرزانا الى الندوة البرلمانية سيبادرون الى التالي:

يعاني المواطن من انقطاع في الكهرباء لعدة ساعات في اليوم وهو بالفعل يدفع ٤ فواتير ثمن حصوله على الطاقة الكهربائية:

- ✓ المطالبة بتسريع استصدار المراسيم التطبيقية للقانون ٤٦٢ الذي يفتح الباب لاستثمارات القطاع الخاص في قطاع الكهرباء لأن لا حلول للكهرباء دون استثمارات جديدة وهي غير متوفرة حالياً لدى الدولة ولدى كهرباء لبنان.
- ✓ اقتراح اسس جديدة لادارة قطاع الكهرباء اذ لا يمكن إيجاد حلول ضمن الاطر الحالية التي اثبتت فشلها على مدى ٢٨ سنة.

هذه الاسس الجديدة تتمحور حول تقسيم قطاع الكهرباء الى ثلاث اقسام:

أ. قطاع الانتاج حيث يفسح في المجال للقطاع الخاص بالشراكة مع الدولة او منفرداً للاستثمار في هذا المجال وادارته وفق ترخيص تمنحه الدولة مقابل عائد معقول لها.

ب. قسم النقل: يبقى في يد الدولة ويمول من عائدات الانتاج فتقوم بتحديث شبكة النقل للتخفيف من الهدر التقني والتمكن من نقل كل الكهرباء الى كل لبنان، ومن الاهمية بمكان ان تعتمد الدولة على تقنية الشبكة الذكية Smart grid التي بدونها لا يمكن نقل الكهرباء المنتجة بوسائل الطاقة المتجددة.

ج. قسم التوزيع: يدار بواسطة القطاع الخاص الذي يتحمل مسؤولية تركيب العدادات الذكية Smart meters التي من شأنها ان تجعل سرقة الكهرباء وعدم تحصيل فواتيرها اموراً شبه مستحيلة. يحصل القطاع الخاص الفواتير لحسابه وليس كما هي الحال اليوم مع "مقدمي الخدمات" المرتبطين بالدولة. ويدفع عندئذ القطاع الخاص مقابل الترخيص له عائداً عادلاً للدولة.

من شأن هذا الحل:

- ان يخفض من التزامات الدولة المالية في قطاع الكهرباء وبالتالي يخفض نسبته من الدين العام
- ان يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الكهرباء وان يفتح المجال لفرص عمل جديدة
- ان يحد من الخسارات التقنية للكهرباء ويحد من السرقات والتمنع عن دفع الفواتير
- ان يساهم في خفض فاتورة الكهرباء على المواطن
- ان يوصل الكهرباء الى بيت كل مواطن دون انقطاع

- o فاتورة الكهرباء التي يحصل عليها من كهرباء لبنان
- o فاتورة المولد

- o كلفة الدين العام حيث يمثل قطاع الكهرباء ٤٦% منه وهو دين سوف تسدده الدولة من جيوب المواطنين
- o كلفة نوعية الكهرباء المتدنية التي تصيب الادوات الكهربائية والالكترونية لديه باعطال غير محسوبة

اما مجمل قيمة فاتورة كهرباء لبنان وكلفة المولد فتصل الى ١٢% من دخل الفئات ذات الدخل المحدود وهي نسبة تفوق بضعفين ما نراه في بلاد دخلها القومي مشابه لبلادنا.

ولا تقتصر سلبات الوضع الحالي على المواطنين بل تطال الشركات والمؤسسات التي تترجح تحت ارتفاع كلفة فاتورتها الكهربائية فتضعف قدرتها التنافسية وتضطر الى اقفال ابوابها والهجرة الى بلدان أخرى ما يؤثر سلباً على فرص العمل اللبنانيين.

اما كلفة انتاج الكهرباء في لبنان فتصل الى ١٤ سنتاً للكيلوات الواحد وهو سعر مرتفع بالمقاييس العالمية نتيجة نوعية الفيول المستعمل وعدم استعمال الغاز وفقدان كميات من الفيول المحترقة كترسبات دون وجه حق. ومما يزيد الطين بلة ان الخسارة التقنية التي تنتج عن نقل الكهرباء تصل الى مستوى ١٥% نظراً لتهالك الشبكة وعدم تجديدها بينما النسبة المقبولة عالمياً لا تتجاوز ٦%.

ولا ننسى الخسارة الناجمة عن عدم تحصيل الفواتير وسرقة الكهرباء وهي تصل الى حدود ٢٥% بينما لا تتعدى ٢% في مؤسسة خاصة ككهرباء زحلة مثلاً.

كل هذا والمسؤولون يتخبطون في صراع عبثي على النفوذ غير مكثرين بتنفيذ حلول تنهي معاناة المواطنين والمؤسسات وتخفف الدين العام.